# الفصل الخامس

## تمويل التعليم العالي في الولايات
## ضرورات الطلب تواجه قيوداً هيكلية، ودورية، وسياسية

**بقلم: وليام زوميتا**

يواجه التعليم العالي في عام 2003 تشكيلة متنوعة من الفرص، وتحديات كبرى كذلك. وهي فرص وتحديات موجودة في معظم الاتجاهات المهمة، التي تتراوح من ارتباطات محكمة أكثر من أي وقت مضى بين التعليم المتقدم والآفاق والاحتمالات الفردية والمجتمعية الاقتصادية، وصولاً إلى تزايد أعداد خريجي الثانويات غير المستعدين. وباختصار، فإن التعليم العالي يواجه المفارقة الغريبة من كونه هدفاً تسعى إليه كثيراً عناصر اجتماعية مهمة، وهو في الوقت نفسه عرضة لقيود حادة تعرقل قدرته على كسب دعم سياسي فعال، والحصول بذلك على سند مالي -من موارده التقليدية على الأقل- لتحقيق تطلعاته والتطلعات التي يأملها له المجتمع. وسوف يستكشف هذا الفصل هذه الأحجية بشيء من العمق وينظر في القيمة والمشكلات المتأصلة في الطرق المختلفة للخروج منها.

ولعل أهم تطور ذي صلة في السنوات الأخيرة هو التحول الاقتصادي الذي صاغ رابطة جديدة بين التعليم العالي والنتائج الاقتصادية. وهي رابطة قد توثقت بشكل كثير الإحكام (مارشال وتاكر 1992)، بالرغم من أن العلاقة بين مستوى التعليم في المجتمع وبين خطواته في التنمية الاقتصادية والنمو قد تم إدراكها منذ زمن طويل (دنيسون 1962؛ وشولتز 1960)، مع مجيء الاقتصاد «ما بعد الصناعي»، السريع الحركة، المعولم، الذي تقوده التكنولوجيا - وباختصار: الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات في نحو

ربع القرن الأخير. ومن منظور صناع السياسة في الولايات، فإن العلاقة المتينة المتداخلة بين نسبة سكان الولاية المسجلين في الكليات وبين معدل نموها الاقتصادي الموصوفة في الشكل 5-1 هي علاقة قوية. ومما يعادل ذلك في الأهمية وجود دليل على علاقة أقوى من أي وقت مضى بين مستوى التعليم لدى الفرد ومدى نجاحه في سوق العمل. وحسب إحصائيات المركز الوطني للتعليم (1997، التي يستشهد بها كين 1999، ص 1)، فإن دخل خريجي الكليات عند مقارنتها بدخل خريجي الثانويات (وهم هنا العمال الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاماً) قد قفز من 19 بالمئة عام 1980 إلى 52 بالمئة في عام 1995[1]. وهذا شيء يختلف كثيراً عما كان عليه الحال في منتصف السبعينيات، عندما كان الاقتصاديون يتساءلون عما إذا كان سكان أمريكا «متعلمين أكثر من اللازم». (فريمان 1976).

إن هذه القوى الاقتصادية، ومعها جهود الامتداد إلى أبعد من اللازم التي بذلتها الكليات والجامعات أثناء الانخفاض السكاني مؤخراً في عدد خريجي الثانويات، قد زادت الشهية للتعليم العالي في صفوف الأفراد الأكبر سناً من العمر التقليدي لطلبة الكليات وفي صفوف أرباب عملهم. ومثل هؤلاء الطلبة «غير التقليديين»، الذين كثيراً ما يسجلون أنفسهم لدوام غير كامل التفرغ، راحوا يبحثون عن تشكيلة متنوعة من أنماط الإيواء والخدمات التي تجعل التعليم العالي أكثر تعقيداً، وأغلى كلفة على الأقل بالنسبة لطلاب الدوام الكامل التفرغ. وفي الوقت نفسه، فإن الارتباطات الأكثر إحكاماً بين التعليم العالي وبين الاحتياجات والتطلعات المتعلقة بالعمل قد أشعلت جدلاً يثير شكوكاً متزايدة في الحاجة الاجتماعية إلى دعم مالي عام تقليدي كبير للمشروع وفيما إذا كان مثل هذا الدعم مرغوباً فيه (جونستون 1999). ومن جهة أخرى، يجادل كثيرون أن تزايد ضرورة التعليم العالي لفرص حياة الفرد في المجتمع الحديث يزيد من ضرورة قيام السياسة العامة بضمان الإنصاف في الوصول في صفوف سكانٍ يتزايد بينهم التنوع والتباين.

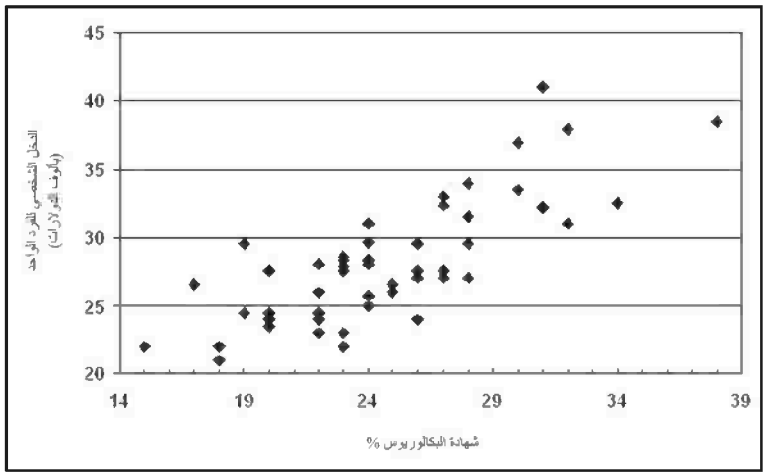


**الشكل** 5-1: الدخل الشخصي للفرد الواحد في الولايات بحسب نسبة السكان البالغين من العمر 25 عاماً أو تزيد، ممن يحملون شهادة البكالوريوس عام 2000
(مقتبسة عن مورتينسون 2002، ص 15)

ومن التحديات الأخرى التي تواجه التعليم العالي التحدي السكاني. فالطلاب الذين طال انتظارهم والذين ولدوا في حقبة الزيادة الكبرى في عدد المواليد بدؤوا يظهرون الآن على أعتاب الكليات والجامعات وبذلك انتهت المرحلة الطويلة في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته عندما كانت كل المدارس (باستثناء أغناها وأكثرها جاذبية) مضطرة إلى التنافس الشديد لملء مقاعدها. أما الآن فيجب على المدارس أن تجد طرقاً لإقناع مؤيديها -سواء أكانوا من المشرعين، أم الطلبة، أم الوالدين، أم المانحين- بتقديم الموارد لها؛ لتغذية التوسع الضروري لطاقاتها الاستيعابية. وكما سيتم التوضيح في هذا الفصل، فإن ذلك يشكل أحد التحديات الكبرى. ذلك أن نسبة كبيرة من خريجي الثانويات في المستقبل القريب ستكون من أبناء الأقليات والطلبة ذوي الإمكانيات المتواضعة (كالان 2002) مما يعني أن التعليم العالي لديه فرصة لتقديم خدمة أفضل لإحدى وظائفه المهمة:

وهي توسيع التوزيع الاجتماعي للفرص. ومع ذلك فإن خدمة هذه المجموعات من الطلبة قد تصبح كلفتها أكثر مما كانت عليه كلفة خدمة الزبائن التقليديين، لأن الطلبة الجدد أقل تحضيراً أكاديمياً، وأكثر احتمالاً لاحتياج مساعدة مالية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التغير التكنولوجي، ولاسيما في تقانة المعلومات، يخلق فرصة لتحسينات مثيرة في وصول الطلبة إلى المواد التعليمية، وفي تنوع وسائل التدريس والتعلّم وهذا يجعل من الممكن الوصول إلى أناس كان وصولهم إلى التعليم العالي في السابق مقيداً بالمسافة، وبالتزامات الحياة التي تبقيهم في عملهم أو قابعين في بيوتهم معظم الوقت. وعلاوة على ذلك، ومع تغلغل تقانة المعلومات في حياة الطلبة وفي أماكن العمل الحديثة، فإن الكليات والجامعات مضطرة إلى دمج تدريسها مع هذه التقانة. وهي مُستخدمة بالفعل في التنافس الآخذ بالظهور والذي تواجهه الكليات والجامعات التقليدية من قطاع التعليم الباحث عن الربح. ومع ذلك فإن البنية التحتية الرأسمالية، والتجهيزات والمعدات، والتوظيف، وتكاليف تأهيل الأساتذة الناجمة عن هذا التغيير كبيرة وشديدة الأهمية، بالرغم من أنها لا تزال غير مفهومة بشكل كامل (غرين 1997؛ ورامبل 1997).

ومن «فرص التحدي» الأخرى للتعليم العالي مطالبة البيئة الأكاديمية بأن تقدم خدمة مباشرة ومرئية أخرى للمجتمع. فبالإضافة إلى تعليم الطلبة ودفع المعرفة إلى الأمام فإن الكليات والجامعات مدعوة بشكل متزايد إلى توجيه خبرتها لمهاجمة المشكلات الاجتماعية، مثل التعليم الابتدائي والثانوي غير الكافي، واضمحلال المدن، والتدهور البيئي وما شاكل. وقد استجابت لذلك مؤسسات كثيرة بالمزيد من الأبحاث التطبيقية، والخدمات الاستشارية، وعلى نحو متزايد ببرامج «التعلم الخدمي» التي تسعى إلى دمج خدمة الطلبة للمجتمعات المحيطة مع التعلّم الأكاديمي. وبقدر تلقي هذه البرامج للتمويل الصريح، فإنه مما لا شك فيه أن هذا تطور إيجابي يمكنه أن يوسع الإسهامات الاجتماعية للبيئة الأكاديمية، ويزيد دعمها العام[2]. ومع ذلك فإن التمويل الكافي لا يتبع الطلبات الأكبر على الدوام. كما أننا قد نبدأ عند نقطة معينة

بالقلق حول الإفراط في إعادة توجيه الاهتمام بعيداً عن المهمات الأساسية للمؤسسات بخلق المعرفة ونقلها.

وهناك تحدٍّ مرتبط بكل ما تقدم، يأتي من مجال المساءلة المالية. فإذا كان المطلوب من دافعي الضرائب ووكلائهم المنتخبين، والطلبة ووالديهم، والمانحين أن يكونوا مستعدين لتقديم موارد إضافية كبيرة للتعليم العالي، فإن من الواضح تماماً أن مثل هذا السخاء سيكون مصحوباً بطلبات مماثلة للمساءلة عن نتائج ملموسة كالنتائج المطلوبة من قطاعات المجتمع الأخرى (زوميتا 1998). وهذه طلبات تثير بعض المشكلات الخاصة للتعليم العالي، وقد تخلق نفقات وتكاليف خاصة بها، ولكن يجب تسديدها بطريقة أو بأخرى (زوميتا 2001).

وأخيراً هناك تحدي المحافظة على جودة النوعية. وليس هذا شيئاً جديداً، ولكنه يبدو الآن أصعب من أي وقت مضى، نظراً لأن العالم، والمعرفة، والمهارات المطلوبة لتحضير الطلبة له تتغير بسرعة تبهر الأنفاس. فمن الواضح أن الأساتذة بحاجة إلى تدريب وتجديد مستمرين عن طريق تدفق متواصل للدماء الجديدة في وجه مثل هذا التغير السريع. كما أن المعدات والتجهيزات المطلوبة، والمرتبطة بالحفاظ على النوعية، وخاصة في مجال تقانة المعلومات، وكذلك في مجالات علمية وفنية كثيرة، هي أكبر وأغلى مما كانت في الماضي. ثم إن المطالبات بالمساءلة المتصلة بالنوعية تفرض تكاليفها الخاصة بها. وهكذا فإن الحفاظ على النوعية الأكاديمية ببساطة، وتحسينها على نحو أقل بكثير، صار أبهظ كلفة من أي وقت مضى.

ويقدم هذا الفصل تحليلاً للجمع بين هذه التحديات والفرص المثيرة لخدمة المجتمع وبين حقيقة القيود الأساسية المتزايدة الوضوح على الموارد التقليدية لتمويل التعليم العالي. وبعد طرح هذا اللغز، سأوضح الخطوط الأساسية لعواقبه السيئة الحظ وبعض البدائل السياسية للمؤسسات والولايات للخلاص من الصندوق الذي تقدمه، إلى جانب المطالبات المسوغات المرتبطة بذلك. إن علينا أن نخرج من هذا الصندوق، لأن من

الواضح أن التعليم المتقدم مهم للاقتصاد ومن ثم الاجتماعية والسياسة للولايات وللأمة في العصر الآخذ بالظهور، وهو عصر المعرفة والتنافس التكنولوجي العالمي.

## القيود المالية الدفينة التي تواجه التعليم العالي

إن بعض التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي قد أشير إليها أعلاه. وهناك أهمية حساسة لفهم كون هذه التحديات تواجه هيكل دعم مالي يشكو من ضعف أساسي، ولاسيما بالنسبة للقطاع العام الأكاديمي (دادرشتات ووواماك 2003). ويشمل دعم الولايات للتعليم العالي دعماً تشغيلياً جوهرياً للمؤسسات العامة بما مجموعه خمسة مليارات دولار سنوياً تقريباً من تمويل الولايات للزمالات الدراسية والمنح الطلابية، والمساعدة المباشرة لكليات وجامعات القطاع الخاص في بعض الولايات، وتمويل عمليات إدارة الولايات. وقد ظل هذا الدعم ينخفض باطراد كنسبة مئوية من الدخل الشخصي طيلة أكثر من عشرين عاماً في جميع أنحاء الولايات الخمسين (انظر الشكل 5-2). وحتى مع احتساب ريع أجور التعليم الذي ظل يتزايد بسرعة، فإن مجموع تمويل التعليم العالي لكل طالب لم يتزايد إلا ببطء منذ منتصف الثمانينيات (كالان 2002، ص 9)[3].

وبينما عزا البعض كثيراً من هذا الهبوط في الدعم إلى ظهور عناصر سياسية وثقافية منتقدة للتعليم العالي، فإن التفسير الأكثر حتمية يكمن في تركيب ميزانيات الولايات، ونمو مطالبات قوية من عناصر ذات مواقع أقوى في هذا التركيب. وضمن ميزانيات التمويل العام في الولايات، فإن دعم التعليم العالي يتنافس مع مطالب أخرى مهمة تشمل التعليم الابتدائي والثانوي، والإصلاحيات، والمساعدة الطبية وغيرها من النفقات الصحية، ورفاهية الشعب، والخدمات الاجتماعية[4]. ومعظم هذه المهام تحركها حالات يتعين على الولايات أن تقدم لها الأموال اللازمة عندما يصل التلاميذ إلى أبواب المدارس، أو تصدر الأحكام على السجناء، أو يتأهل المواطن لتلقي المعونة الطبية بموجب القواعد الاتحادية.

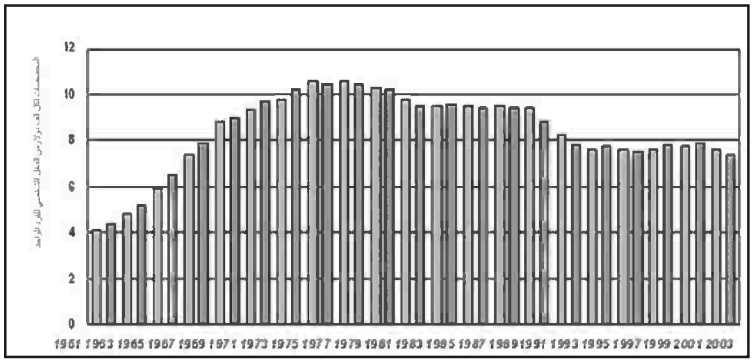


الشكل 5-2 مخصصات اعتمادات ضرائب الولايات لنفقات تشغيل التعليم لكل ألف دولار من الدخل الشخصي من السنة المالية 1961 إلى السنة المالية 2003(مقتبس عن مورتينسون 2003، ص 8).

ففي هذه الحالات، كثيراً ما يكون إسهام الولاية تكليفاً بموجب القانون الاتحادي (المعونة الطبية)، أو أحكام المحاكم (السجون)، أو الممارسة الطويلة الأمد المنصوص عليها غالباً في دستور الولاية أو تشريعها القانوني (التعليم K-12). وبالفعل فإن السنوات الأخيرة شهدت تزايد أعداد الأطفال في سن الدخول إلى المدارس، والسجناء، ومتلقى المعونة الطبية. كما أن كلفة كل فرد في مجال الرعاية الصحية قد تصاعدت بسرعة إلى درجة أنها تجاوزت التعليم العالي كونها ثاني أكبر جزئية (بعد التعليم K-12) من مكون التمويل العام للولاية (رابطة الحكام الوطنية 2001، ص 4).

وباختصار، فإن معظم ذوي الحصص الكبيرة في ميزانيات الولايات لهم طابع إلزامي أو شبه إلزامي. ومن جهة أخرى، فإن التعليم العالي ينظر إليه على أنه استنسابي متروك للتقدير من حيث إن «حالاته» (التسجيلات) يمكن تقليصها، أو أن نموه المخطط يمكن تأجيله -أو يمكن مطالبة الطلاب بأن يدفعوا أكثر- للمساعدة على توازن ميزانية الولاية عند الحاجة، أو عندما تكون هناك مجالات أولويتها في السياسة

أعلى. وعلى سبيل المثال فإن التسعينيات شهدت قيام الولايات بإعطاء أولوية عالية لإصلاح التعليم K-12. وقد اجتذب هذا الجهد استثماراً استنسابياً في ولايات كثيرة (ليبشوتز، وشنايدر، وبويد 1997).

ومن أجل التفهم التام لعمق المشكلات التركيبية المالية التي تواجه التعليم العالي، فإنه من الضروري متابعة حالة النجاح أو الإخفاق للتعليم العالي في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية. فموارد الولايات، ومن ثم مصروفات ميزانيتها تدفعها الظروف الاقتصادية بقوة. وكما يبين الشكل 5-3، فإنه أثناء مراحل التباطؤ الاقتصادي مثل ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم يحصل في ميزانيات الولايات أي نمو يذكر، إن كان هناك أي نمو على الإطلاق. وعند استنزاف الأموال الاحتياطية -وهذا يحدث بسرعة، لأن الاحتياطات الكبيرة هدف للاقتطاعات الضريبية- يتعين على الولايات أن تجد أماكن تقتطع منها مبالغ كبيرة لتلبية معايير توازن الميزانية، كما هو مطلوب من مكونات الميزانية الحساسة للركود، مثل الرفاهية، والرعاية الصحية لذوي الدخل المحدود، وازدهار العدالة الجنائية[5].

وكما هو موضح أعلاه، فإن التعليم العالي هو أكبر بند استنسابي واسع في ميزانيات التمويل العام في الولايات، وهكذا فإنه أكثر الأهداف انكشافاً وتعرضاً للاقتطاع من الميزانية. وعلاوة على ذلك، وعلى عكس معظم المكونات الكبرى الأخرى لميزانيات الولايات، فإن للتعليم العالي موارد كبيرة أخرى من المال يشعر صناع السياسة أنهم يستطيعون الاغتراف منها إذا احتاجت المؤسسات إلى التكيف مع اقتطاعات عميقة في الميزانية. وهذه تشمل الزيادات في أجور التعليم[6]، والتبرعات الخاصة، والمنح والعقود. ويبين الشكل 5-5 أنه من بين المكونات الكبرى للتمويل العام في ميزانيات الولايات كان التعليم العالي هو أكثرها معاناة أثناء الركود في مطلع التسعينيات والضغط المالي الذي نجم عنه في الولايات (وانظر أيضاً غولد 1995). وكانت نتيجة تفاعل هذه القوى زيادة حادة في أجور التعليم ومعدلات الأجور في أزمنة الركود[7]. (الشكل 5-4). وأسهمت زيادات الأجور هذه في تحول كبير في عبء دفع تكاليف التعليم العالي من الولايات إلى الطلبة ووالديهم. ويوضح الشكل 5-6 الزيادة الكبيرة في حصة الطلبة ووالديهم من تمويل

التعليم العالي على مدى السنوات العشرين الماضية، وهو اتجاه بدأ في أوائل الثمانينيات (وهذا الرسم البياني لا يبين التصاعد الحاد في حصة الطلبة ووالديهم أثناء السنوات الأخيرة من جمود التمويل في الولايات).

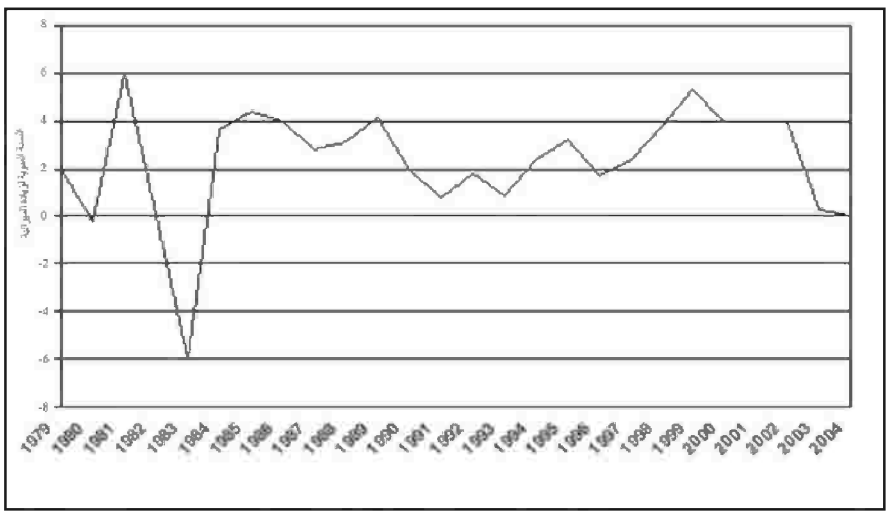


**الشكل** 5-3: النسبة المئوية السنوية لزيادة الميزانية من السنة المالية 1979 إلى السنة المالية 2004. معدلة حسب التضخم، باستخدام عامل الانكماش الضمني للولايات والحكومة المحلية. أما تغير السنة المالية 2003 عن سابقتها 2002 فهو مقدر تقديراً. والسنة 2004 تغير عن سابقتها 2003 مقدر لعام 2004

حسبما أوصى به الحاكم (NGA and NASBO,2003,4)

وفي الماضي بوجه عام، استطاع التعليم العالي أن يسترد بعض الخسائر المالية التي تكبدها أثناء الهبوط في المكاسب غير المتناسبة في دعم الولايات بالمقارنة مع أصحاب الحصص الآخرين في الميزانيات أثناء مراحل الرخاء والازدهار. وأثناء أحدث مدة انتعاش اقتصادي أعقب ركود أوائل التسعينيات، استغرق صناع السياسة عدداً من السنوات كي يشعروا براحة كافية مع استقرار نمو الموارد، ويدركوا أن الحاجات الأخرى قد تمت تلبيتها بشكل كافٍ[8] للشروع مرة أخرى بالاستثمار في التعليم العالي. ولم يحدث إلا في السنوات المالية 1999، و2000، و2001 أن المكاسب في مخصصات الولايات للتعليم

العالي قد زادت على مجموع معدل النمو في مخصصات التمويل العامة - وحتى عندئذ فقد كانت تلك الزيادة ضئيلة لا تكاد تذكر[9]. وهكذا فحتى في أطول مدة من الازدهار المتصل بلا انقطاع في تاريخ الأمة، لم يلحق التعليم العالي كثيراً في التمويل الحقيقي لكل طالب، بالنسبة لركوده الطويل. وهذه إشارة قوية إلى أن التعليم العالي قد داهمته فترة جديدة سوف تتطلب إعادة تفكير أساسية أكثر بكثير من مجرد التخطيط للصبر والتحمل حتى ينتهي التباطؤ الاقتصادي الأخير.

## عواقب القيود المالية الآخذة بالظهور

ومع تزايد السكان الشباب المستحقين لدخول الكليات عند وصول مجموعة مواليد الانفجار السكاني إلى السن القانونية، ومع تزايد سعي أرباب العمل والعمال إلى الوصول للتعليم العالي، فإن من الواضح في كثير من الولايات أن طاقة استيعاب فرص التعليم المرغوب فيها ستتعرض للضغط. وفي القسم اللاحق هناك استعراض لبعض خيارات السياسة في معالجة أزمة الاستيعاب،

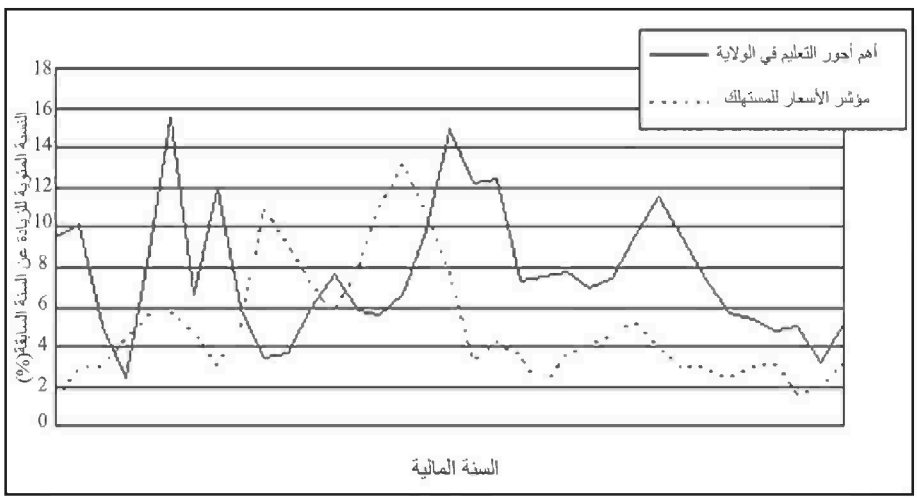


**الشكل** 5-4 النسبة المئوية للزيادة في أهم أجور التعليم في الولايات ومؤشر الأسعار للمستهلك، من عام 1966 إلى عام 2001
(مقتبس عن موروتينسون 2001، ص 14)

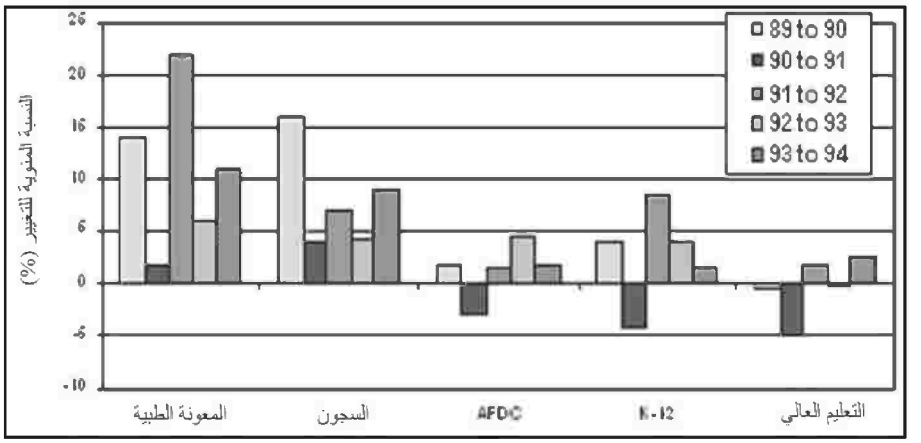


**الشكل** 5-5: التغيرات السنوية في أبواب الإنفاق الكبرى من الأموال العامة للولايات، من السنة المالية 1990 إلى السنة المالية 1994
(مقتبسة عن موروتينوسن 1994، ص 10)

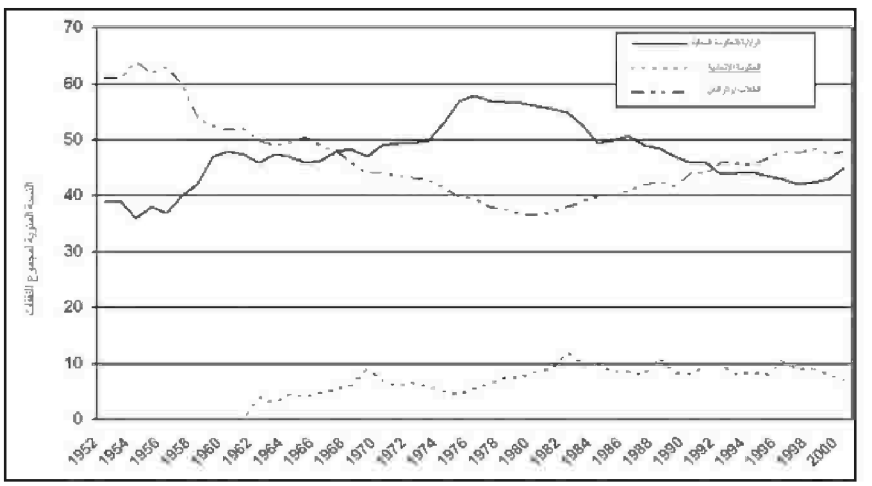


**الشكل** 5-6: توزع المسؤليات عن التعليم العالي من عام 1952 إلى عام 2000
(مقتبس عن موروتينوسن 2001 جـ، ص 16)

ولكن على أي حال يبقى هناك قلق من احتمال عدم قدرة طاقة الاستيعاب على التمشي مع الطلب بحيث إن معدلات المشاركة في التعليم العالي قد تبدأ بالانخفاض. ومثل هذا التقصير من شأنه أن يميل إلى إبطاء النمو الاقتصادي وقد يعمل بسهولة على تثبيط غير متناسب لتطلعات المجموعات الآخذة بالظهور حديثاً من الطلاب المحتملين. وهذه عواقب خطرة فعلاً في عالم تكون فيه المعرفة والقدرة على استخدامها شيئين جوهريين للنجاح الفردي، وآفاق الاحتمالات الاقتصادية للولايات وللأمة على حد سواء.

وكما هو مبين أعلاه، فإن تمويل الولايات للتعليم العالي قد تعرض لقيود ضاغطة لمدة عشرين عاماً على الأقل. فالتمويل الاتحادي -بصورة رئيسية على شكل مساعدات طلابية، لأن الكليات والجامعات العامة في أمريكا هي من صنع الولايات- كان متعثراً في أنماط نموه، وكان منذ عام 1980 يأتي على شكل قروض وضمانات للقروض وليس على شكل منح. وهكذا فإن التحول المادي الكبير في المسؤوليات عن تمويل التعليم العالي بعيداً عن الحكومة وباتجاه الطلبة وعوائلهم كان تحولاً حقيقياً: فلم يتمكن الطلبة من تحويل معظم أعباء التكاليف الزائدة التي واجهوها إلى برامج المنح الاتحادية؛ فالقروض يجب أن يسددها المقترض. وكان من بين عواقب التحول في المسؤوليات عن التمويل ازدياد ديون الطلبة. (فوسي وبيتمان 1998). وحتى الآن فإن الأدلة على أن عبء ديون الطلبة كان له تأثير قوي على خياراتهم في الدراسات العليا بعد التخرج وعلى مستقبلهم المهني هي أدلة مختلطة[10]. وعلى أية حال، يبدو أن شبح الديون الكبيرة لا بد أن ينتقص من القدرة التنافسية للمهن الأقل أجوراً ولكنها ذات خدمة اجتماعية حيوية كالتدريس، والخدمة العامة، وحتى البحث العلمي[11]. فمن المعروف أن الجيل الأول من طلبة الكليات، والطلبة من المجموعات الأقل تمثيلاً هم أكثر تمنعاً من غيرهم عن قبول تحمل الديون، وهذا قد يلعب دوراً في تثبيط مشاركتهم ومعدلات تخرجهم.

وهذه المعدلات محتاجة إلى كل مساعدة تستطيع الحصول عليها. فالاتجاهات للمشاركة في الكليات ومعدلات التخرج بحسب الحالة الاجتماعية - الاقتصادية (دخل العائلة) والانتماء العرقي تظهر فجوات كبيرة وثابتة لصالح الطلبة الأغنى والبيض

والآسيويين، مما يجعل الأمريكيين الأفارقة، واللاتينين والأصليين (الهنود الحمر) متخلفين كثيراً إلى الوراء[12]. وعلى سبيل المثال، ففي المدة بين عامي 1996 و2000، كانت نسبة الطلبة الذين تعيلهم أسرهم، والذين تتراوح أعمارهم من 18 عاماً إلى 24 عاماً من المسجلين في الكليات نحو 80 بالمئة من أبناء الأسر التي يزيد دخلها على 75 ألف دولار في العام، وأقل من 35 بالمئة من أبناء الأسر التي يقل دخلها عن 25 ألف دولار في العام (مورتينسون 2001 آ، ص 1). وفي سياق الحصول على شهادة البكالوريا بحلول سن الرابعة والعشرين كانت الهوّة أكبر حتى من ذلك، بحيث تراوحت المعدلات من 52 بالمئة من عائلات الربع الأعلى دخلاً إلى 7 بالمئة من أبناء أقل المجموعات دخلاً. وأما أبناء الربع الثاني من أعلى المداخيل فكان معدل الحاصلين على البكالوريوس منهم 14 بالمئة في عام 1997 (مورتينسون 2001 ب، ص 8). وعلى مدى عدة عقود مضت كان التغير الرئيسي في هذه المعدلات هو حصول أبناء أعلى الأسر دخلاً على مكاسب كبيرة منذ عام 1980، بينما لم يحصل أبناء الأسر الأقل دخلاً على أي مكاسب تذكر.

إن خطوط الاتجاه الكاسدة الضحلة إلى حد كبير في مجال الوصول والإنجاز لذوي الدخل المنخفض في وجه تنوعات كبيرة في المساعدات الاتحادية ومساعدات الولايات للطلبة على مدى سنوات لا تقدم دليلاً قوياً على أن المساعدة المالية كان لها تأثير كبير. ويجادل كين (1999)، وكين وإلوود (2000) بشكل مُقْنِع بأن كثيراً من الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية والعرقية الثابتة ناجمة عن الفوارق في فرص ما قبل دخول الكلية في المدارس، والبيوت، والمجتمعات. وهكذا فإن المساعدة المالية للكليات تأتي بعد فوات أوان معالجة جذور حالات عدم المساواة للكثيرين. ومع ذلك فإن من الواضح أيضاً أن الطلاب ذوي الدخل المنخفض وأبناء الأقليات يبدون ردود فعل قوية لأجور التعليم وللمساعدات المالية (كين 1999، ص 101-104؛ وطومسون وزوميتا 2001).

وقد تنامت مساعدات الولايات للطلبة كثيراً في السنوات الأخيرة، وهي تقرب الآن من خمسة مليارات دولار كل عام، ولكن هذه المساعدة مركزة تماماً في عدد صغير من الولايات، وضئيلة بحيث يمكن إهمالها في ولايات كثيرة (دي سيلفاتور وهيوز 2001). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسرع القطاعات نمواً في مساعدات الولايات مؤخراً لم تكن هي

المساعدة المبنية على أساس الحاجة، التي يمكن أن تؤثر مادياً على معدلات الطلاب ذوي الإمكانات المتواضعة، بل المساعدة «القائمة على أساس الجدارة»، والمساعدة المقدمة للطلبة الذين يتابعون حرفاً مهنية يكثر الطلب عليها (هيلر ومارين 2002). وهذه الأشكال من المساعدة هي أقل احتمالاً بكثير من أن تساعد على إعانة الطلبة ذوي الدخل المحدود على الدوام في الكليات.

وليست أسعار التعليم الأعلى وسياسة المساعدات هي الجواب الكلي على حالات عدم المساواة في التحصيل العلمي في المجتمع الأمريكي. ذلك أن تقدم المتلقين لخدمة أقل من اللازم سوف يتم إحباطه بالتأكيد إذا لم تكن هذه السياسات مؤدية إلى تسجيل الطلبة ذوي الإمكانيات المتواضعة عند تأهيلهم. وهكذا فإن تطورات كالموصوفة هنا تميل إلى رفع الأسعار وتهديد تمويل المساعدات الطلابية، وستكون بالتأكيد ضارة بالهدف المهم للسياسة، وهو توسيع الوصول إلى التعليم العالي.

وأخيراً فإن أحد الأسباب الكبرى للقلق من بطء النمو في التمويل لكل طالب هو أنه لا بد أن يؤثر على النوعية في آخر الأمر. وفي غياب أي تحولات كبرى في تكنولوجية إنتاج خدمات تعليمية عالية الجودة - ونظراً لأن المشروع يبدو بطبيعته ذا عمل كثيف[13]، فإن التمويل القليل سيؤدي إلى أساتذة أقل وموارد أخرى أقل لكل طالب في آخر الأمر، ويؤدي كذلك إلى المزيد من تدهور البيئة الأكاديمية وقدرتها على المنافسة للحصول على أعلى المواهب المهنية. ولا بد أن هذا كله سيؤثر على نوعية التعليم المتاح للطلبة.

## خيارات السياسة للمؤسسات والولايات

إذا أخذنا في الحسبان أهمية التعليم العالي الواضحة في الاقتصاد الحديث، والقوى العميقة الفاعلة في بيئتهما، فإن الولايات والمؤسسات لا تستطيع أن تقبع ساكنة وتترك أنماط العواقب السلبية الموصوفة آنفاً تفيض لتطغى عليها. وسوف يسعى معظمها للاستجابة بطريقة ما. وسوف أستعرض أولاً الاستجابات الأكثر ترجيحاً من قِبَل

المؤسسات، ثم أنتقل إلى الخيارات التي تواجه صناع السياسة في الولايات، مشيراً إلى أهم المزايا والمشكلات في كل إستراتيجية.

## ما تستطيع أن تفعله الكليات والجامعات

عندما تدرك منظمة ما أن نقص تدفقات الريع من الموارد التقليدية ليس مؤقتاً، وعندما يتم استنفاذ الخطوات المبدئية للكفاءة، يمكننا أن نتوقع نمطين من السلوك استجابة للسياق المتغير. فيسعى أحد أصناف الاستجابة إلى معالجة تركيب التكاليف في المنظمة، ويسعى الآخر إلى معالجة تدفقات الريع فيها. وقد كانت الطريقة الأولى في مجال التعليم العالي لتخفيض الكلفة في السنوات الأخيرة هي تخفيض حصة الأساتذة المتفرغين بدوام كامل ومثبتين بعد مرحلة اختبار في مراتبهم بزيادة استخدام الطلبة الخريجين معيدين، وغير المتفرغين والأساتذة المؤقتين المتوفرين عموماً بكلفة أقل بكثير لكل دورة تعليمية. وهؤلاء يتم استئجارهم للقيام بالتدريس فقط وعلى وجه الدقة. ومثل هؤلاء المدرسين قد يقدمون -إلى حد معين- مرونة ثمينة، وحتى خبرات عملية قد لا يقدمها الأساتذة المتفرغون الباحثون بنفس الدرجة من الاستعداد. ولكن المشكلات تنشأ عندما يشكل مثل هؤلاء المدرسين المحدودي الالتزام نسبة عالية من الهيئة التعليمية العاملة في أحد أقسام الكلية. ذلك أن محدودية استقرارهم، والتزامهم بتدريس دوراتهم بالدرجة الأولى يجعلان من الصعب على القسم أن يحافظ على انسجام مناهجه، وتنفيذ المهام الضرورية مثل تخطيط المناهج، وإرشاد الطلاب، والتعامل المباشر مع وحدات المؤسسة الأخرى والجمهور الخارجي (دع عنك القيام بالبحث العلمي). وهناك دليل على أن إستراتيجية الاعتماد الأثقل على الأساتذة غير المتفرغين والمستخدمين لأجل مؤقت قد وصلت إلى حدودها القصوى، كما يشير إلى ذلك ثبوت استخدامهم عند حد معين في السنوات القليلة الماضية، في أعقاب سنوات كثيرة من التنامي (وزارة التعليم الأمريكية 2002، ص 271). وهكذا فإن توقعات الحصول على توفير مادي إضافي من هذا المصدر يبدو من المحتمل أنها محدودة.

وفي أثناء الثمانينيات وأوائل التسعينيات، عندما كانت أعداد الطلبة في السن التقليدية لدخول الكليات آخذة في التناقص في كثير من أنحاء البلاد، أظهرت الكليات والجامعات روح التزام شجاع بجعل عروضها أكثر جاذبية ووصولاً لمجموعات جديدة من الطلاب. وكان من الجوانب المهمة لإستراتيجيتها عرضها لإقامة دورات تعليمية في المساء، وفي أوقات أكثر مناسبة بوجه عام للطلبة غير التقليديين (زوميتا 1999 آ). أما وقد أصبح الحافز الرئيسي الآن هو توفير التكاليف في وجه التصاعد السريع للطلب، فقد صار بوسع المؤسسات أن تتابع طريقها بالسعي لتلبية طلبات جديدة ضمن المرافق الموجودة باستخدامها بكثافة أكبر في عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الصيفية. وهناك الآن أمثلة على مؤسسات تتحرك في هذه الاتجاهات، ولكن إيقاع الحركة ثابت بشكل مثير للاستغراب. ولعل إحدى العقبات هي مقاومة الأساتذة للعمل في أوقات غير مناسبة لهم شخصياً. وهكذا فقد تكون الحوافز الخارجية ضرورية للتعجيل بهذه العملية.

إن تقنيات التعليم الآخذة في الظهور، وخاصة تلك التي تشمل شبكة الإنترنيت الدولية والطرق الأخرى للوصول إلى الطلبة عن بُعْد وفي أوقات غير متزامنة، تخلق الفرصة لتجديدات ثورية محتملة في التعليم والتعلّم وما يرتبط بذلك من الجوانب الاقتصادية. فإذا كان من الممكن استخدام هذه التقنيات لتعليم الطلاب بطريقة مرضية وبكلفة مدرسين أقل لكل طالب -أي عن طريق إحلال العمل الأعلى كلفة محل رأس المال الأقل كلفة- فسيصبح التوفير في الإنفاق على كل طالب شيئاً ممكناً. غير أنه ليس من الواضح حتى الآن أن تقانة المعلومات التعليمية قد عملت بهذه الطريقة على الإطلاق. ذلك أن المعدات وتعيين الموظفين المرتبط بها وتدريب الأساتذة (واستكمال ذلك وتحديثه باستمرار) هي أشياء غالية الكلفة[14]، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المدرسين ليصمموا الدورات ويتفاعلوا مع الطلبة وعملهم الأكاديمي. والواقع أن الأدلة تشير حتى الآن إلى أن الدورات التعليمية عن بُعْد تتطلب وقتاً أكثر -وليس أقل- من أوقات المدرسين لكل طالب[15]. كما أن توافر فرص التعلم عن بُعد قد يعطي وصولاً لطلاب أكثر، وهذا هدف مهم للسياسة؛ ولكنه إن صحّ فإن ذلك بالضرورة سيوسع حجم المشروع التعليمي وكلفته كذلك. ومن الممكن أن مقدمي التعليم ما بعد الثانوي من القطاع الخاص الباحثين عن

الربح سيدبرون نماذج أرخص للتعليم المبني على التكنولوجية يعطي نتائج جيدة النوعية كما أن من الممكن أن تجديداتهم سوف تنتشر إلى حد ما لتصبّ في قطاع التعليم العالي «التقليدي»[16]. ومع ذلك فإن من المحتمل أن قضايا كيفية تحديد النوعية وطبيعة وظائف المدرسين في مثل هذا العالم الشجاع الجديد سوف تتعرض لمنازعة شديدة ذات نتائج لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالسياسات العامة.

والخلاصة أن معظم الطرق المحتملة لتخفيض إضافي لكلفة التعليم العالي محملة بالمشكلات وحالات انعدام اليقين. ومع ذلك فإن من المؤكد أنه يجب تشجيع التجربة في هذا المجال. والحقيقة أن المؤسسات التي لا تعمل للبقاء متمشية مع التقنيات الآخذة بالظهور والقوى المتنافسة في سوق التعليم العالي قد تجد نفسها بسرعة عرضة لخطر التلاشي، حتى في مواقعها في السوق التقليدية.

ومن جهة الريع، فإن الكليات والجامعات تتطلع إلى سلسلة من الخطوات التي تتجمع أحياناً تحت مظلة عنوان إستراتيجيات الخصخصة. والحجة العامة هي أنه إذا لم ترغب السلطات العامة بتقديم أموال كافية للإبقاء على المؤسسات الجيدة وتنميتها لتلبي طلبات الطلاب الجديدة، فإنه يتعين على الكليات والجامعات أن تبحث عن المزيد من الموارد من القطاع الخاص -بما في ذلك زيادة الريع من أجور التعليم- كي تتابع هذه الغايات النبيلة. ومن الواضح أن أنماط المؤسسات المختلفة لديها احتمالات متفاوتة للخصخصة الناجحة، وهناك فوارق رئيسية بين قطاعات التعليم العالي العامة والمستقلة. فكثير من المدارس الكثيرة الاعتماد على الريع السنوي من الطلبة تفتقر غالباً إلى قوة السوق (طلبات الانتساب الزائدة) لإحداث زيادة كبيرة في أسعار التعليم دون إحباط غرضها بتناقص التسجيلات فيها. - وهذا يشمل الكليات العامة والخاصة ذات الإمكانيات المحدودة حيث إن مخصصات الولايات وثيقة الارتباط بعدد الطلبة المنتسبين. أما الكليات والجامعات التي لديها شيء من قوة السوق فقد لا ترغب في دفع الثمن بالتأثيرات الضارة على الطلبة المحتاجين مالياً والممثلين بشكل أقل، أو الإضرار بالقوة التنافسية للطلبة ذوي الخلفيات الأكاديمية القوية الذين ترغب الكليات والجامعات المذكورة باجتذابهم.

ومن جهة أخرى فإن كليات النخبة وجامعات البحوث التي لديها إمدادات وفيرة وفائض من طلاب الانتساب المؤهلين قد يكون لديها مجالات لإحداث زيادة كبيرة أخرى في أجور التعليم وتكاليف الطلبة الأخرى، برغم أن هذا القطاع قد زاد التكاليف بأسرع ما يمكن على مدى العقدين الأخيرين من الزمن. وإن جامعات البحوث العامة مقيدة في هذه الحسابات أكثر باعتبارات الحفاظ على الدعم السياسي، ولكن حتى المؤسسات الخاصة يتعين عليها أن تهتم بالمخاوف لدى عامة الناس والكونغرس من الزيادة المفرطة في الأسعار[17]. واتبداءً من منتصف عام 2003، كانت هناك إشارات واضحة من إدارة بوش ومن الكونغرس بأن الحكومة الاتحادية ستمارس ضغطاً متزايداً على التعليم العالي لكبح زيادة أجور التعليم (بورد 2003).

وقد يسعى التعليم العالي لتخفيف حدة تأثير هذا الضغط، للسيطرة على الأسعار بالتحول إلى دفاع أكثر وحدة ووضوحاً عن نهج إعطاء **مساعدة كبيرة** لتمويل المؤسسات ذات **الأجور التعليمية الكبيرة**. وبموجب مثل هذا النموذج التمويلي فإن أجور التعليم في القطاع العام المتمتع بدعم أثقل سوف ترتفع ارتفاعاً حاداً نحو مستوى معدل الكلفة التام لكل طالب، بينما تتبعها عن قرب المساعدة القائمة على أساس الحاجة، وبذلك فإنها من الناحية النظرية لن تضر الطلبة المحتاجين مالياً. وفي هذه الأثناء فإن الطلبة الأكثر رفاهية سيدفعون مبالغ أكبر بكثير لخزينة المؤسسة. وهناك دليل على أن تسجيل الطلبة المرفهين لن يتأثر بالأسعار الأعلى[18]. وبعبارة أخرى، فإن مبالغ الدعم المبنية في معدلات أجور التدريس في الكليات العامة ستكون إلى حد كبير كسباً مفاجئاً لهم. وهذا ما يجعل النهج جذاباً في مرحلة محدودية الموارد المخصصة لدعم التعليم العالي، وخاصة إذا اعتمدته معظم المؤسسات في مجموعة مدرسية متنافسة في الوقت نفسه. أما إذا كانت المؤسسات مضطرة لدعم أغلب طلبات المساعدة الأعلى عن طريق ريع أجور تعليمها المتزايد، فإن هذا النهج بالطبع، سيصبح أقل جاذبية مما لو كانت المؤسسات قادرة على تحويل شيء من عبء الكلفة إلى كاهل الولايات، أو البرامج الاتحادية لمساعدة الطلبة. وهكذا فإننا سنعود إلى هذه القضايا ذاتها في القسم اللاحق عن خيارات السياسة العامة.

كما أن مؤسسات التعليم العالي تستطيع أن تحاول خصخصة جزء أكبر من تدفقات ريعها عن طريق السعي باندفاع أكثر للحصول على أموال خاصة من التبرعات والمشروعات شبه التجارية، كالترخيص التكنولوجي أو استثمارات الأسهم العادية في شركات شبه مستقلة مكونة من أجزاء شركة سابقة. ولا شك أن بعض المؤسسات قادرة على مزيد من العمل في مجال التبرع الخاص، ولكن الحصيلة الكلية هي أن التعليم العالي قد وسع جهوده كثيراً في هذا الاتجاه في السنوات العشرين الماضية تقريباً -وسبب ذلك إلى حد كبير هو الرغبة في التعويض عن الركود الطويل الأمد في التمويل العام- أما مدى سرعة نمو التبرع الخاص في بيئة يزداد فيها التنافس للحصول على الدولار الخيري فهو شيء مشكوك فيه[19].

ولقد نجحت بعض جامعات البحوث عموماً بعد سنوات من الاستثمار في إيجاد تدفقات ريع مهمة من أنشطة نقل التكنولوجيا. ولكن في جميع الحالات -باستثناء حفنة منها- كانت مبالغ الريع الصافي متواضعة (بلومنستيك 2002). ومن الممكن أن بعض التكنولوجيا الحيوية الأحدث، وشركات المضاربة المتصلة بالبرمجيات قد تكون مربحة أكثر. ولكن التركيز المفرط على أنشطة تحويل التكنولوجيا يحمل معه خطر الابتعاد عن أولويات المؤسسات والهيئات التعليمية، بل حتى الإضرار بمكانة الاستقلال الفكري[20]. وعلاوة على ذلك، فإن فوائد مثل هذا النشاط ليس من المحتمل أن تكون متاحة للمؤسسات خارج قطاع جامعات البحوث. وإن أنماطاً أخرى من المؤسسات، بما فيها الكليات المجتمعية المحلية، تستطيع توسيع تدفقات ريعها إلى حد ما بمتابعة عقود التدريب والبحوث التطبيقية مع مؤسسات من القطاع الخاص، مما قد يعطي فوائد غير مباشرة للطلبة. ولكن مثل هذا النوع من النشاط يخدم بشكل رئيسي أغراضاً غير الرسالة التعليمية لهذه المؤسسات، ولا يفعل شيئاً يذكر لزيادة القدرة على تعليم عدد أكبر من الطلاب.

ومن الواضح أن قائمة الخيارات الجذابة المتاحة للمؤسسات المستقلة لتوسيع ريعها ليست قائمة طويلة أو خالية من المشكلات المهمة. فالمؤسسات العامة على وجه الخصوص،

ومعها الكليات الخاصة أيضاً من بعض الجوانب، سوف تحتاج إلى المعونة من السياسات العامة إذا أريد لها أن تستجيب بشكل مؤثر، لتناقص توفير الدعم العام المتاح.

## ما تستطيع الولايات أن تفعله

إن نهج أجور التعليم العالية – المساعدة المالية العالية المبينة خطوطه الرئيسية أعلاه قد ظهر أثناء مناقشات سياسة الولايات من حين لآخر لمدة زادت على عشرين عاماً (بلايدون 1978؛ وغريز وولد ومارين 1996)؛ غير أنه عاد إلى الظهور مع حافز جديد في السنوات القليلة الماضية، عندما أصبحت الطبيعة الأساسية لأزمة تمويل التعليم العالي أكثر وضوحاً. ومن وجهة نظر صناع السياسة في الولايات، فإن هذا النهج فيه بعض الجوانب الجذابة، ولكن له أيضاً مشكلات خطيرة. فمن الجانب الإيجابي، فإن الوعد بتلبية المزيد من حاجات التعليم العالي من مصادر غير ضرائب الولاية هو شيء جذاب بالتأكيد. فلن يقتصر الأمر على سحب أموال من كشوف حسابات الطلبة والعائلات الأكثر رفاهية، بل الأكثر جاذبية من الناحية السياسية هو أن أجور التعليم الأعلى في معظم الحالات سوف تُحتسب في حسابات حاجات الطلبة المالية إلى المساعدة المالية الاتحادية. وبذلك فإن برنامج المساعدة الاتحادية للطلبة سيتمكن نظرياً من المساعدة على تمويل كليات الولايات وجامعاتها، بحيث يحل عملياً محل بعض مخصصات الولاية[21]. وبالطبع فإنه إذا اتخذت ولايات كثيرة هذا المسلك فسوف تتصاعد الطلبات على برامج المساعدة الاتحادية تصاعداً حاداً، قد يثير عملاً مضاداً في الكونغرس[22].

غير أن مصاعب نهج أجور التعليم العالية هائلة. فأولاً هناك ولايات كثيرة لها تقاليد عميقة التمترس من أجور التعليم المنخفضة أو المتواضعة في مؤسساتها العامة – بل إن بعضها يحافظ في دستور الولاية نفسها على هدف إبقاء أجور التعليم منخفضة. وقد تكون قادرة على حشد تأييد سياسي كبير وقدير من الناخبين ذوي الدخل المتوسط والعالي الذين يعتمدون على أجور تعليم متواضعة في مؤسسات ولايتهم العامة عندما كانوا يضعون خططهم المالية على مدى سنوات كثيرة لتعليم أولادهم أو أحفادهم. كما أن المدافعين عن أجور التعليم المنخفضة سوف يشيرون إلى أن الطلبة ذوي الدخل المنخفض

وأبناء الأقليات لديهم تحسس خاص من «الأسعار الثابتة» للتعليم العالي، وليس لديهم تفهم تام لتعقيدات نظام المساعدة المالية وحالات انعدام اليقين فيه، وهذا رأي يتمتع بتأييد كبير(كين 1999، وخاصة الفصل الثاني).

إن الفوائد والمزايا المالية للولايات التي يعتمد تمويلها للتعليم العالي العام على الأجور سوف تنتقص منها بلا شك المطالبات بتمويل أكبر من الولاية لمساعدة الطلبة. فمعظم الولايات لديها برامج لمساعدة الطلبة، وهي عموماً تستخدم صيغاً للبتّ في احتياجات الطلبة تشبه الصيغ التي تستخدمها البرامج الاتحادية: أسعار التعليم الأعلى تولد حاجات أكثر. وسيتعاظم الطلب على إبقاء الطلبة ذوي الدخل المنخفض الذين لا ضرر منهم، وربما على كثيرين في مجموعة ذوي الدخل المتوسط. وقد تحتدم المجادلة حول مكان رسم الخطوط المحدِّدة لمدى الحاجة الزائدة التي يجب تلبيتها عن طريق تمويل من الولاية. وأخيراً فإن من بين الأشياء التي يخشاها كثيراً المدافعون عن الوصول أنه عند ركود الريع الذي تتعرض له الولايات بشكل دوريّ محتوم بين الحين والآخر، فإن المعونة الطلابية للمحتاجين لها أثر سياسي أقل من الحفاظ على المخصصات للمؤسسات. وهكذا فإن نهج أجور التعليم العالية -مساعدة عالية قد يصبح بالفعل أجور تعليم عالية- مساعدة منخفضة، مما قد تكون له عواقب كارثية وخيمة على الفرص المنصفة.

وبما أن التكاليف الرأسمالية تمثل جزءاً مهماً جداً من كلفة توسيع قدرة التعليم العالي، فإن الولايات ستبحث عن طرق للاقتصاد في هذه التكاليف. ولعل أهم سياسة أساسية متاحة للولايات هي خلق حوافز للكيات والجامعات، كي تزيد كثافة استخدام مرافقها الموجودة بحيث تتناقص الحاجة إلى مبان جديدة وما شاكل ذلك إلى أدنى حد ممكن. ويستطيع صانعو السياسة في الولايات أن يستخدموا «العصا» و«الجزرة» في متابعة هذا الهدف. فيمكنهم أن يوجبوا استخدام غرف الصفوف ساعات أطول طيلة أيام الأسبوع، وفي عطلات نهاية الأسبوع، وفي الصيف، وأن يرفضوا تمويل مبان جديدة (نهج «العصا»). غير أن هذا النهج لن يقطع شوطاً طويلاً إذا كان الطلبة غير راغبين في حضور الصفوف في الأوقات المستهدفة بدون تغييرات أخرى في السياسة. وهكذا فقد

تمول الولايات مشروعات ريادية واستثمارات داعمة، بما في ذلك جهود التسويق، المصممة لإظهار الإمكانية العملية لتطبيق نظام الأسابيع الموسعة (بالنسبة للطلبة الذين يعملون بتفرغ كامل في أثناء الأسبوع مثلاً)، مع نهج مختلف إزاء صفوف المدارس الصيفية، نهج يدمج الطلبة في مناهج نيل الدرجة (نهج «الجزرة»). ومن المحتمل أن يتطلب هذا النهج الأخير عملية تغيير للأساتذة معقدة ومصممة بعناية. إذ إن الأساتذة متعودون على استخدام الصيف للبحث (ولعطلات الأسرة عندما يكون أطفالها خارج المدرسة)، ومن أجل الطلبة الذين يستغلون الصيف للعمل من أجل الحصول على توفيرات لدفع فواتير السنة الدراسية اللاحقة. كما أن المؤسسات نفسها كثيراً ما توقِّت عقد المؤتمرات المنتجة للريع، ومعها أنشطة الصيانة الكبرى، أثناء أشهر الصيف. وليست هذه قضايا سهلة التغيير. ولكن نظراً للقيود الطويلة الأمد على موارد التعليم العالي والجمود الذي غالباً ما يستمر على مستوى المؤسسة، فإنه يبدو أن الدور المفيد لصناع السياسة هو أن يساعدوا على إحداث تغييرات هيكلية قد تخفض التكاليف الرأسمالية لتوسيع التسجيل.

وبالمثل، فقد ترغب الولايات في تقديم موارد وحوافز للولايات للتجديد في إيصال خدمات التعليم العالي إلى الطلبة عن طريق التعلّم عن بُعد. ففائدة التعلّم عن بُعد قد لا تقتصر على إيصال التعليم العالي إلى الطلبة الذين لن يشاركوا فيه بدون هذه الوسيلة، بل يمكنه عند تصميمه بعناية أن يعمل أيضاً على تخفيض الحاجات إلى رأس المال عن طريق تقديم الإرشاد لكثير من الطلبة المسجلين باستعمال أقل لغرف الصفوف. وقد وجد بعض الرواد في هذا المجال أن كثيراً من الطلاب يقدرون مزيجاً من شيء من التعليم المكثف في الحرم الجامعي[23] مع فرصة من أخذ بعض الدورات أو أجزاء منها بدون السفر إلى الحرم الجامعي. ومع مرور الزمن فقد يؤدي هذا المزيج التعليمي إلى تقليص الطلب على غرف صفوف جديدة ومرافق طلابية أخرى في الحرم الجامعي، ما دام عدد الطلاب المتواجدين فيه سيكون قليلاً في أي وقت. ولكن استخدام التكنولوجيا لتخفيض الحاجة إلى الأساتذة سيكون أكثر عرضة للمشاكل كما ذكرنا آنفاً، ولكن ربما يتعين على الولايات أن تدعم وتراقب التجارب في كل هذه المجالات، لترى كيفية مقارنة

نتائج التعلم مع معدلات الاستكمال وما إذا كان يمكن تحقيق وفورات في رأس المال وغيره من التكاليف. غير أن من المهم ملاحظة أن الاستثمارات في التكنولوجيا التعليمية وما يرتبط بها من الدعم، والتدريب وتكاليف التحسين يجب وزنها في مقابل أي توفيرات أخرى في المباني.

ولقد كتبت في مكان آخر بشكل مستفيض عن آفاق احتمالات مفاتحة الولايات في الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي بإقناع المزيد من الطلبة بالتسجيل في الكليات والجامعات الخاصة (المستقلة) (طومسون وزوميتا 2001؛ وزوميتا 1996؛ و1999 ب). وحيث يتنامى الطلب كثيراً، وتوجد مثل هذه القدرة الاستيعابية في القطاع الخاص مع الاستعداد للتوسع، فإن لدى الولايات عدة أدوات سياسية تحت تصرفها لاستحداث مثل هذه التحولات. وبصورة أساسية، تستطيع إذا شاءت أن تستخدم سياسة الأجور التعليمية للمؤسسة العامة لخدمة غرضين متكاملين هما: زيادة ريع المؤسسة العامة من غير الولايات بزيادة أسعار التدريس فيها، بينما يتم في الوقت نفسه تعزيز الموقع التنافسي للمؤسسات الخاصة بحيث تجتذب من حمولة التسجيل حصة أكبر[24]. كما أن من الأشياء القابلة للتطبيق على نطاق واسع المعالجة البارعة لمخصصات الولاية من برامج مساعدة الطلبة لجعل الدوام في المؤسسات الخاصة أكثر جاذبية من الناحية المالية[25]. وباختصار فإن الولاية قد تتقدم إذا استطاعت إقناع عدد كبير من الطلبة على مدى السنوات العشر القادمة بالدوام في كليات خاصة لقاء مبلغ إضافي من 2000 إلى 3000 دولار سنوياً يضاف إلى زمالاتهم الدراسية من الولاية إذا كان البديل هو تحمل كامل كلفة توسيع مرافق القطاع العام وأساتذته لتدريسهم. غير أن تصميم البرامج والقضايا السياسية كليهما شيء مخادع يتطلب دقة وحذراً[26]. فكيف تستطيع الولاية أن تدفع دولارات الزمالات الدراسية الموسعة لألوف الطلبة الذين سوف يتعين عليهم الدوام في مؤسسات خاصة في أي حال؟ وكيف يمكن مقاومة الضغوط القوية من جمهور التعليم العالي العام للاستمرار في المطالبة بحصة الأسد من صناديق الزمالات الدراسية التي تمولها الولايات، وخاصة إذا كانت أسعار تعليمهم نفسها آخذة في الازدياد؟

وهناك أداة سياسية أخرى متاحة لولايات كثيرة ويمكنها تجنب بعض هذه المصاعب. وهي تقديم مساعدة مباشرة من الولاية للكليات الخاصة في مقابل تسجيل الطلبة الساكنين في الولاية. وفي بعض الولايات فإن الدستور أو القيم السياسية الأساسية (أو مقاومة المؤسسات الخاصة) تجعل الدفعات المباشرة من الولايات للكليات الخاصة لقاء إيصال خدمات شيئاً لا يمكن التفكير فيه. ومع ذلك فإن المؤلف قد وجد في استطلاعات وطنية أن نحو نصف الولايات لديها على الأقل شكل من المخصصات المباشرة أو ترتيبات تعاقدية مع بعض الكليات والجامعات الخاصة (زوميتا 1992؛ 1996). وبعض هذه المخصصات والترتيبات دعمت مشروعات رأسمالية وبرامج أبحاث، ولكن العديد منها قدمت دفعات لكل طالب للمدارس الخاصة من أجل تسجيل أنواع معينة من الطلبة (غالباً من طلاب الطب ومهن صحية أخرى)[27]، أو -في حالات قليلة- أي طالب ساكن في الولاية. وفي الأماكن التي كانت تتوافر فيها كليات وجامعات خاصة وراغبة في التعاون، فإن مثل هذه الدفعات يمكن تعييرها من أجل تسجيل عدد يكفي لإزالة جزء من الحاجة إلى توسيع مكلف للقطاع العام لخدمة الطلبة. بل إن الولايات التي تنقصها طاقة قطاع خاص يمكنها التفكير في شراء مساحات في المؤسسات (سواء أكانت عامة أم خاصة) في ولايات أخرى، برغم أن صناع السياسة قد يتمنعون عن رؤية دولارات الولاية «تهاجر» إلى خارج الولاية.

وهناك جزء آخر من القطاع الخاص للتعليم ما بعد الثانوي يستحق الاهتمام هنا. ففي عالم تقانة المعلومات الآخذ في التطور بسرعة، برزت أشكال جديدة من مقدمي التعليم الذين يظهر أنهم آخذون في الازدهار والنمو. وكثير من هؤلاء المجهزين يعرضون (من أجل الربح) وعلى شبكة الإنترنيت تدريباً للموظفين، أو برامج لنيل شهادات تجارية، أو تقنية للناس الذين سيستخدمونها مباشرة في عملهم، أو لتغيير مهنهم. ولكن تظهر أيضاً شراكات تشمل جامعات، أو مجموعات منها، ومؤسسات باحثة عن الربح تعرض سلسلة محتويات أوسع. ومع مرور الزمن، فإن هذه العروض قد تصبح شاملة للمزيد مما كانت الكليات والجامعات تعرضه تقليدياً في حرمها. وتختلف نماذج

التمويل، ولكن الباحثة عن الربح منها تسعى ببساطة لتغطية تكاليفها في آخر الأمر وتحصل على أرباح من هذه الدورات، مما يوحي ضمناً بأن الطلبة سيدفعون الكلفة التامة. ومن الممكن تصور كون الولايات تقبع ساكنة وتراقب هذه السوق وهي تتطور، وتستنتج بأن توسيع التعليم العالي العام أقل ضرورة مما كان عليه الحال في الماضي، لأن جزءاً كبيراً من الحاجة يلبيه القطاع الخاص.

وعلى مستوى الحد الأدنى، فإن صناع السياسة في الولايات سيرغبون في القيام بمراقبة لصيقة لتطورات السوق في عالم التعليم ما بعد الثانوي في القطاع الخاص. ولعل توسيع النظام العام سيتم التفكير فيه في آخر الأمر من حيث ملء الفجوات في معروضات السوق أكثر من السعي لجعله شاملاً، كما كان الحال في الماضي. ومع ذلك يبدو أن من غير المحتمل أبداً أن تقدم صناعة التعليم الخاص من أجل الربح أي برامج تتطلب تسهيلات ومرافق مختبرية غالية الكلفة أو برامج عالية الجودة لشهادة الدكتوراه، أو أنواع التجربة التعليمية الشخصية التي قد يستمر كثير من الطلبة في البحث عنها أثناء إقامتهم في الحرم الجامعي. وحتى إذا حدث أن قدم القطاع الخاص الباحث عن الربح شريحة مهمة من برامج الأعمال التجارية والمجالات المهنية، وبعض المواضيع الأخرى، فإن الولايات ستظل تواجه مطالبات بدعم للطلبة من أجل ضمان الوصول لكافة المواطنين. وفي بيئة تنافس أكبر بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم ما بعد الثانوي، فإن دور الولاية في حماية المستهلك وضمان جودة النوعية سيكون بالتأكيد أكثر بروزاً وأكثر تعقيداً. ومن المؤكد أن الوقت لا يزال مبكراً قبل القول إلى ماذا سيصير هذا كله بالنسبة لدور الولاية في التعليم العالي، وحسب أي جدول زمني؛ ولكن قد تكون هناك تبعات مالية لا يستهان بها، وسيحتاج صناع السياسة بالتأكيد إلى الترقب اليقظ بينما تستمر التقنيات والأسواق التعليمية في التطور.

وأخيراً، بالعودة إلى أرضية ميدانية معروفة أكثر، وأفق زمني أقصر، حيث تواجه الولايات نمواً واسع النطاق في طلبات التسجيل فتختار – لسبب أو لآخر – أن تستجيب له بتوسيع طاقة الاستيعاب في المؤسسات العامة، فإن ولايات كثيرة قد ترغب في التطلع

إلى كليات العامين الدراسيين، لتلبية المزيد من هذه الحاجة أكثر مما كانت تفعل في الماضي. وتختلف الولايات اختلافاً واسعاً في مدى تطور أنظمة كلياتها ذات العامين. وقد تحركت عدة ولايات ذات أنظمة مختلفة نحو توسيع وتعزيز هذا النوع من الكليات في السنوات الأخيرة (مثل إنديانا، وكنتكي، ولويزيانا). وإن الكليات المجتمعية المحلية والتقنية مناسبة جيداً لتلبية كثير من طلبات الاقتصاد الحديث لعمال حاصلين على شيء من التعليم ما بعد الثانوي، ولكن أقل من الدرجة الجامعية التي تتطلب أربع سنوات دراسية، وفي الوقت نفسه تقدم لهم أيضاً فرصاً للتحول إلى مؤسسات درجة البكالوريوس لمن يرغب منهم في ذلك.

ولقد استجابت هذه الكليات بشكل جيد عموماً للحاجات والطلبات المحلية، وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية. فمعاملها الأقل كلفة تدعم توزعها الجغرافي الواسع في ولايات كثيرة. كما تعزز الوصول لأن الولايات والمراكز المحلية، التي كثيراً ما تتقاسم تكاليف الكليات العامة ذات العامين، أبدت استعداداً لكي تعرض التسجيل بمعدلات أجور تعليم أقل بكثير من مدارس الأربعة أعوام، مع استمرارها في دفع نفقة أقل لكل طالب من أموال الخزينة العامة. وكل هذه الخصائص تجعل كليات العامين مكاناً جذاباً لتوسيع نظام التعليم العالي العام في وقت يتنامى فيه طلب التسجيل بينما الأموال العامة محدودة. ومن الناحية النظرية على الأقل، يمكن إيجاد مجال لخريجي كليات العامين كي يتحولوا إلى كليات شهادة البكالوريوس ليتابعوا تحصيلهم فيها بجعل هذه الكليات الأخيرة أكثر تخصصاً في «القسم الأعلى» من عمل الكلية (أي السنتين الأخيرتين من برنامج الدرجة ذات الأربعة أعوام). وبطريقة منهجية، فإن جعل نسبة أكبر من الطلبة يبدؤون دراستهم في كليات العامين الأقل كلفة لا بد أنه سيخفض الكلفة الإجمالية لتعليم كل طالب[28].

وبالطبع فإن الحديث عن هذا النمط من التخطيط من السهل التحدث عنه من تشغيله بنجاح. فكثير من كليات السنوات الأربع تقاوم فكرة التخلي عن جميع طلبة عاميها الأولين أو معظمهم (فما الذي سيفعله ذلك لفرق كرة القدم فيها ولحياة طلبتها

التقليدية في الحرم؟) وهناك أدلة وفيرة على أن الطلبة الذين يبدؤون دراساتهم في كليات العامين هم أقل احتمالاً لإكمال تحصيل شهادة الأربعة أعوام، كما أنهم يستغرقون وقتاً أطول عندما ينجحون بالفعل، بسبب التعقيدات الشخصية والبيرقراطية الناجمة عن تغيير المؤسسات وتفهم المناهج بوضوح مفصل. وليست هذه مشكلات صغيرة. إذ إن إقناع مؤسسات وأنظمة كبيرة بالعمل معاً بكفاءة هو أحد التحديات الكبرى، ولكن الضغوط لتحقيق ذلك يحتمل أن تكون أقوى من أي وقت مضى.

## سلبيات السياسة الاتحادية:

إن السياسات الاتحادية ذات صلة بتمويل الولايات للتعليم العالي بطرق محدودة، ولكنها مهمة. وأهم شيء هو الدعم الاتحادي للبحث، والتنمية، ومساعدات الطلبة. فأموال البحث والتنمية لا تدعم مشروعات البحث الأكاديمي والطلبة الخريجين فحسب، بل إن علاوات التكلفة الكبيرة غير المباشرة على المنح الاتحادية هي مصدر كبير للدخل الاستنسابي لجامعات البحوث[29]. فإذا هددت المشكلات في الميزانية الاتحادية تمويل البحث والتنمية بالركود، فإن ذلك سيؤثر بشكل خطر على جامعات البحوث التي هي أصلاً عرضة لقيود مالية ضاغطة -ولاسيما تلك التي في القطاع العام منها-.

إن التمويل الاتحادي لمساعدات الطلبة يصل مجموعه إلى ما يقارب من 60 مليار دولار سنوياً (باستثناء الائتمانات الضريبية). وهذا التمويل، على عكس تمويل البحث والتنمية، موزع بشكل واسع جداً على كافة جوانب التعليم العالي. فإذا نجم عن السياسة وعن المشكلات المتجددة في الميزانية الاتحادية تهديد لأنماط النمو المعتادة في برامج المساعدات الطلابية في وقت سعي الطلاب لاستخدامها بالضبط (بورد 2003)، فسوف يصعب على الولايات كثيراً أن تضمن وصول الطلبة إلى التعليم العالي. وستكون تحت ضغط أكبر لزيادة برامجها الخاصة للمساعدات الطلابية[30]، وستلقى صعوبة أكبر بكثير في استخدام أي إستراتيجية تنطوي على زيادات كبيرة في أجور التعليم في القطاع العام للمساعدة في تسديد تكاليف الزيادات في طاقة التسجيل الاستيعابية. ومن المفروض أن الحكومة الاتحادية لم تعد في أي وضع مالي أو مزاج سياسي لتمويل تعزيزات في

مساعداتها الطلابية لتغطية زيادات كبيرة في حاجة الطلبة للمساعدة نتيجة لتنفيذ سياسات أجور التعليم الأعلى - المساعدات الأعلى. إذ يبدو الآن أن النافذة المختصرة للفرص التي ربما كانت موجودة لتسهيل مثل هذه الإستراتيجية في الولاية قد أغلقت.

# خاتمة

لقد سعيت في هذا الفصل إلى رسم الخطوط الأولية للصورة المتحدية الماثلة أمام قادة التعليم العالي وصناع السياسة في الولايات بينما هم يواجهون في الوقت ذاته مرحلةً من الطلب الاجتماعي الكبير على التعليم العالي، وقيوداً قوية على مصادر التمويل التقليدية. وسيحتاج صناع القرارات إلى أن يكونوا خلاقين ومبتكرين في التفكير في كيفية الاستمداد من مصادر الدعم القديمة والجديدة معاً بطريقة فعالة، وربما في كيفية تحقيق شيء أكبر لكل طالب وبموارد أقل. وسوف يحتاجون أيضاً إلى التنبه بشكل وثيق للتغييرات المتسارعة في التكنولوجيا، وفي حاجات الطلبة، وفي حركة السوق الديناميكية. وعلى وجه الخصوص فإن صناع السياسة في الولايات بحاجة إلى زيادة جهودهم في «سوق الذكاء»، وحماية المستهلك، والإشراف على جودة النوعية. وإن أكثر المتطلبات ضرورة وإلحاحاً للجميع بشكل عاجل ستظل هي الوصول والإنصاف: فكيف نضمن أماكن في مشروع تعليم جيد للمرحلة ما بعد الثانوية لكل الذين يمكن أن يستفيدوا، بغض النظر عن حالتهم الاقتصادية؟ هذه تحديات جديرة بأن تواجهها حقاً قيادة التعليم العالي في الصباح الباكر من مطلع القرن الحادي والعشرين.

# الحواشي

(1) إن حملة شهادات التخرج قد رأوا أكبر زيادة نسبية في مزاياهم الاقتصادية في السنوات الأخيرة. وبالطبع فإن الدرجة الجامعية هي في العادة شرط مسبق لدخول دراسة الشهادات العليا.

(2) غير أن مشروعات الخدمات الاجتماعية المتمركزة في الحرم الجامعي قد تصبح في بعض الأحيان مثيرة للخلاف والجدل، عندما تتورط في قضايا تكون فيها الآراء والمصالح بين عامة الناس مختلفة ومختلطة.

(3) بما أن التعليم العالي يظل «صناعة» كثيفة العمالة تحدد فيها النوعية إلى حد كبير عن طريق التفاعل بين الطلبة والأساتذة، فلم يكن في الإنتاجية أي كسب يذكر للمساعدة على إلغاء آثار كساد التمويل.

(4) إن نفقات النقل، التي تسيطر عليها الطرق العامة هي واحدة أخرى من فئات النفقات الكبيرة، ولكن تمويلها عموماً يأتي بصورة رئيسة من «صندوق خاص»لمصادر الريع، مثل ضرائب الوقود.

(5) إن التهديدات المالية التي تمثلها التكاليف المتصاعدة مثيرة للقلق بشكل خاص في مرحلة التباطؤ الاقتصادي الحالية في أعقاب ركود عام 2001. ذلك أن تكاليف المعونة الطبية ترتفع مرة أخرى بصورة حادة، بعد بضعة أعوام من التصاعد المتواضع (رابطة الحكام الوطنية 2003)، بالرغم من أنه قد تم تشريع بعض المساعدة الاتحادية مؤخراً (والترز 2003). أما في مجال الرفاه، فمنذ أن بدأ مفعول قانون التوفيق بين المسؤولية الشخصية وفرصة العمل في عام 1997، أعفيت الولايات رسمياً بموجب القانون الاتحادي من مسؤوليتها عن تقديم جزء من تمويل حالات الرفاه الجديدة، لأن الرفاه لم يعد استحقاقاً قانونياً للأسر البائسة المحرومة. وبموجب نظام الرفاه هذا، فإن مساعدة الرفاه الاتحادية

للولايات تقدم على شكل كتل من المنح المرتبطة بمستويات الإعانة المالية الاتحادية لمنتصف تسعينيات القرن العشرين. وكانت هذه المساعدة أكثر من كافية أثناء سنوات الازدهار الاقتصادي عندما كانت مخصصات الرفاه تتدفق. أما الآن فليس لدى الولايات ضمان للمساعدة الاتحادية مع ضغوط الحالات المتراكمة الآخذة في التزايد مع حالة الركود الأخير.

(6) إن الزيادات في أجور التعليم هي مصدر الدخل الإضافي الأكبر، والأكثر جاهزية والأكثر استنساباً كي تستمد منه المؤسسات والولايات للمساعدة على التعويض عن الاقتطاعات في تخصيصات الولايات. ومع ذلك فإن هذه الزيادات تنتج ردود فعل مختلطة في الهيئات التشريعية، التي تستجيب أيضاً لصرخات الطلبة ووالديهم، وقد تكون قلقة حول التأثيرات الرادعة المعرقلة لوصول الطلبة ذوي الدخل المنخفض والتمثيل الأقل من اللازم. وفي المحصلة على وجه العموم، فإن صناع السياسة قد سمحوا بزيادات كبيرة نسبياً في أجور التعليم مراحل فترات الركود (انظر الشكل 5-4).

(7) إن الكليات والجامعات المستقلة (الخاصة وغير الباحثة عن الربح) تعاني أيضاً أثناء مراحل الركود، لأن حالات التباطؤ الاقتصادي على وجه العموم تخفض التبرعات الخاصة وعائدات الدخل الوقفي (فان ديرويرف 2002). وهكذا فإن هذه المؤسسات تتجه أيضاً إلى فرض زيادات في أجور التعليم أكثر مما هو طبيعي أثناء مراحل الركود، وبالضبط عندما تكون قدرة الطلبة وأسرهم على دفع المزيد هي أقل ما يمكن.

(8) وقد شمل ذلك تمويل البنى التحتية، وتمويل إصلاحات التعليم K-12، والاقتطاعات الضريبية، وكذلك الجهود الجديدة لضبط نفقات العدالة الجنائية، والصحة، والرفاه.

(9) إن تخصيصات الولايات للتعليم العالي قد نمت بمعدل 7 بالمئة سنوياً تقريباً في جميع أنحاء البلاد أثناء هذه الأعوام الثلاثة (شميدت 2000، ص A34-35، بالاستشهاد وبأرقام جمعها المؤتمر الوطني للهيئة التشريعية للولاية).

(10) للاطلاع على مراجعة كاملة للأدبيات، انظر ميلليت (2003).

(11) للاطلاع على تأثير الاعتبارات الاقتصادية على خيارات معظم الشباب الأمريكيين الموهوبين بين ذوي الإمكانيات لحياة مهنية في مجال العلم، انظر زاميتا ورافيلنغ (2001).

(12) تظهر البيانات الحديثة بعض الدلالات على اتجاهات إيجابية متواضعة في تسجيلات أبناء الأقليات (هارفي 2001).

(13) سأعلق أدناه على احتمالات حدوث تغييرات هذه الفرضية، آخذاً في الحسبان ظهور تقنيات تعليمية جديدة.

(14) ينبغي ملاحظة وجوب مقارنة هذه التكاليف مع تكاليف المزيد من المباني وما شاكل في نموذج النقل التقليدي.

(15) إن الإيصال عن طريق التعلم عن بعد يبدو مرتبطاً أيضاً بمعدلات تاركي الدراسة، مما يثير تساؤلات عن الفرضية القائلة إن نوعية الخدمات التعليمية كما يتصورها الطلبة هي قابلة للمضاهاة والمقارنة.

(16) قد يحدث هذا، إما عن طريق تصميم مواد تعليمية تتطلب من الأساتذة تفاعلاً أقل مع الطلبة، أو عن طريق إيجاد نظام يعد فيه الأستاذ «نجماً» حيث يقدم بضعة أساتذة بارزين بعض المحتويات عبر محاضرات مسجلة على أشرطة أو ما شابه، أما الاتصال الشخصي بالطلبة وعملهم، فيقدمه أشخاص أقل أجوراً بكثير يعملون إلى حد ما كمساعدي مدرسين مسؤولين عن أقسام الدورات وشُعَبِها.

(17) يقدم الكونغرس دولارات بحوث حيوية الأهمية لجامعات القطاعين العام والخاص على حد سواء. والكليات الخاصة حساسة تماماً لمستويات مساعدات الولايات والمساعدات الاتحادية التي تتاح لطلابها. وفي عدد قليل من الهيئات التشريعية بالولايات تقدم الولاية مخصصات مباشرة للكليات والجامعات

الخاصة (زوميتا 1996) مما يعطي صناع السياسة قدرة إضافية محتملة للتأثير على سياسات التسعير.

(18) إن مثل هؤلاء الطلبة قد يتنقلون بين المؤسسات مع تقلب الأسعار (هيلمر 2001)، ولكن الأدلة واضحة بأن الطلبة المرفهين ليسوا شديدي الحساسية تجاه الأسعار، لأن غناهم يمكنهم من التسجيل في مكان آخر (مكفيرسون وشابيرو 1991). وهذا أحد أسباب احتمال الحاجة إلى مشاركة السياسة العامة لجعل مثل هذا النظام قابلاً للعمل بنجاح.

(19) إن ازدهار سوق الأوراق المالية في التسعينيات قدم أرباحاً محترمة حقاً للمدارس ذات الأوقاف الكبيرة. ولكن مرحلة عائدات السوق المرتفعة من المحتمل أن تكون قد انتهت لمدة. وعلى أي حال، فإن معظم الكليات والجامعات لها أوقاف متواضعة جداً.

(20) وعلى سبيل المثال، وفي حالات قليلة، هناك شركات تشتري وصولاً خاصاً إلى منتجات بحوث قسم علمي في كلية ما قبل نشرها وشيئاً من القدرة على تأخير النشر، وتدفع لقاء ذلك تبرعات كبيرة. كما يضمن القسم العلمي أن جزءاً كبيراً من نشاطه البحثي على مدى عدة أعوام سوف يكرس لمواضيع تهم الشركة. انظر بلومنستيك (1998؛ 2001) للاطلاع على تفاصيل مثالين بارزين في جامعة واشنطن وجامعة كاليفورنيا بيركلي. إن استثمار الجامعات في أسهم الشركات الناشئة عن بحوث الأساتذة يثير أسئلة محتملة عن تنازع المصالح، كما يثيرها اشتراك الأساتذة في ذلك بشكل كبير كثيف. وللاطلاع على تحليل مستفيض لفوائد ومشكلات قيام الجامعات «بنقل التكنولوجيا» والسياسات المتعلقة به، انظر بوك (2003).

(21) انظر مكفيرسون وشابيرو (1991) للاطلاع على مناقشة عن كيفية عمل ذلك بطريقة مجدية.

(22) إن القفزات الحالية في معدلات أجور التعليم الناجمة عن الركود يبدو أنها تنتج مثل هذه الاستجابة بالضبط في واشنطن.

(23) لاحظ أنه بالنسبة للطلبة الذين يشتغلون يمكن تنظيم وحدات القياس في الحرم الجامعي أثناء عطلات نهاية الأسبوع.

(24) إن بعض صناع السياسة ليس لديهم دوماً سيطرة على أجور التعليم التي تفرضها الكليات والجامعات العامة، ولكنهم يستطيعون أن يمارسوا تأثيراً قوياً عن طريق السيطرة على تخصيصات ولاياتهم. وبالطبع، فإن أي زيادة حادة في أجور التعليم يجب أن يصحبها نص يشترط زيادة مساعدات الطلبة القائمة على الحاجة.

(25) إن معظم الولايات لديها مثل برامج المساعدة هذه التي يستحقها الطلاب المداومون في الكليات الخاصة والعامة على حد سواء (دي سيلفاتور وهيوز 2001).

(26) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لهذه الأمور انظر زوميتا (1999 ب).

(27) هذه طريقة استخدمتها بضع ولايات لشراء مساحات للطلبة في كليات الطب في الجامعات الخاصة لتجنب الحاجة إلى تأسيس كلية طب عامة إضافية.

(28) تتخذ كثير من الولايات خطوة إضافية لتنظيم المسار العام للنظام التعليمي بتشجيع الطلبة على البدء بأخذ دورات في الكليات بينما هم لا يزالون في المداس الثانوية.

(29) هذه العلاوات مصممة لتعويض الجامعات عن حصتها من تكاليف المباني، والمكتبات، وتشغيل الحواسيب، والإدارة وخدمات الدعم التي لا تحصى، والمعزوّة إلى التزام هذه المؤسسات الثقيل بالبحوث الممولة، ولكنها ليست متمشية بسهولة مع مشروعات فردية معينة.

(30) هذه الأشياء كبيرة في بعض الولايات، ولكنها صغيرة تماماً في ولايات كثيرة (دي سيلفاتور وهيوز 2001).

# المراجع

ك. ك. بلايدون 1978: «خيارات السياسة في الولايات»، في كتاب **السياسة العامة والتعليم العالي الخاص**، تحرير د. و. برينمان وك. ي. فين، ص 353-388 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مؤسسة بروكينغز).

ج. بلومنستيك 1988: «اتفاق بيركلي مع شركة سويسرية يأخذ نقل التكنولوجيا إلى مستوى جديد»، مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 45 العدد (16) (11 كانون الأول/ ديسمبر): A-56.

ج. بلومنستيك 2001: «الشراكة المذمومة للشركات لا تنتج أي تغيير (باستثناء التسهيلات الأفضل)»، مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 47 العدد (41) (22 حزيران/ يونيو): ص 24.

ج. بلومنستيك 2002: «الدخل من تراخيص الجامعات لبراءات الاختراع يزيد على مليار دولار»، مجلة **تاريخ التعليم العالي** (22 آذار/ مارس): A-31.

د. بوك 2003: **الجامعات في السوق** (برينستون - نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون).

س. بورد 2003: «هدف بوش اللآلي؟»، مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 49، العدد (44) (11 تموز/ يوليو): A18-20.

ب. م. كالان 2002: **تحمل الركود: السياسة العامة، وحالات هبوط الاقتصاد، والتعليم العالي**. تقرير المركز الوطني 02-2 # (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: المركز الوطني للسياسة العامة والتعليم العالي).

آ. ف. دنيسون 1962: **مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والخيارات التي أمامنا**. الورقة التكميلية رقم 13 (نيويورك: لجنة التنمية الاقتصادية).

ك. دي سيلفاتور، ول. هيوز 2001: **الرابطة الوطنية للولايات وبرامج المنح والمساعدات الطلابية: تقرير الاستطلاع السنوي الحادي والثلاثين للعام الدراسي 2000-1999** (أولباني: شركة خدمات التعليم العالي لولاية نيويورك لـ NASSGAP).

ك. دي سيلفاتور، ول. هيوز 2002: **الرابطة الوطنية للولايات وبرامج المنح والمساعدات الطلابية: تقرير الاستطلاع السنوي الثاني والثلاثون للعام الدراسي 2001-2000** (أولباني: شركة خدمات التعليم العالي لولاية نيويورك لـ NASSGAP).

ج. ج. دودرشتادت، وف. و. ووماك 2003: **مستقبل الجامعة العامة في أمريكة: ما بعد مفترق الطرق** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

د. ت. إيلوود، وت. ج. كين 2000: «من يحصل على تعليم في الكلية؟ الخلفية العائلية والفجوات المتزايدة في التسجيل»، في كتاب: **تأمين المستقبل: الاستثمار في الأطفال من الولادة إلى الكلية**، تحرير س. دانزيغر، وج. والدفوجيل، ص 264-282 (نيويورك: مؤسسة راسيل سيج).

ر. فوسي وم. بيتمان (محرران) 1998: **إغراق الطلبة بالديون: قروض الكلية والسياسة العامة** (نيويورك: مطبعة كلية التربية).

ر. ب. فريمان 1976: **أمريكة المفرطة التعليم** (نيويورك: المطبعة الأكاديمية).

س. د. غولد (محرر) 1995: **الأزمة المالية في الولايات**: دروس للمستقبل (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مطبعة جامعة جورجتاون).

ك. س. غرين 1997: «فكروا مرتين وبطريقة عملية بالتعليم عن بعد»، **نشرة AAHE** (تشرين الأول/ أكتوبر): ص 3-6.

ك. ب. غريزوولد وج. م. مارين 1996: «التأثيرات السياسية على سياسة الولايات: أجور تعليم أعلى، مساعدة أعلى، والعالم الحقيقي»، مجلة **ريفيو أوف هاير إديوكيشن**، المجلد 19، العدد (4): ص 361-389.

و. ب. هارفي 2001: **الأقليات في التعليم العالي 2000-2001: التقرير الثامن عشر للوضع السنوي** (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مجلس التعليم الأمريكي).

د. ي. هيلر وب. مارين (محرران) 2002: **من الذي ينبغي أن نساعده؟ العواقب الاجتماعية السلبية لزمالات الجدارة** (كامبريدج - ماساشوسيتس: مشروع الحقوق المدنية، جامعة هارفارد).

م. ج. هيلمر 2001: «إعادة توزيع زيادات الأجور، تكاليف الحضور الصافية، وتوزيع الطلبة في الجامعة العامة»، مجلة **إيكونوميكس أوف إديوكيشن ريفيو**، المجلد 20: ص 551-562.

د. ب. جونستون 1999: «تمويل التعليم العالي: من الذي ينبغي أن يدفع»، في كتاب: **التعليم العالي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين: الكليات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية**، تحرير ب. غ. آتلباخ، ور. و. بيرداهل وب. ج. غمبورت، ص 347-369 (بالتيمور، مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

ت. ج. كين 1999: **ثمن القبول: إعادة التفكير بطريقة دفع الأمريكيين لتكاليف الكلية** (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مؤسسة بروكنغز).

د. س. ليبشوتز وج. س. شنايدر وو. ج. بويد 1997: «الحكام؛ السنة المالية 1998: ميزانيات التعليم تركز على اقتطاعات ضريبة الملكية والتغييرات في التسجيل» تقرير عائدات الولايات رقم 43 (مركز دراسة الولايات، جامعة ولاية نيويورك، أولباني، أيار/ مايو).

ر. مارشال وم. تاكر 1992: **التفكير من أجل العيش: التعليم وثروات الأمم** (نيويورك: بيسك بوكس).

م. س. مكفيرسون وم. و. شابيرو 1991: **الإبقاء على إمكانية دفع تكاليف الكلية: الحكومة والفرص التعليمية** (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مؤسسة بروكنغز).

س. ميلليت 2003: «كيف تؤثر ديون القروض الطلابية على طلبات الانتساب والتسجيل في كليات الخريجين أو المدرسة المهنية الأولى»، **مجلة التعليم العالي**، المجلد 74، العدد (4): ص 386-427.

ت. مورتينسون 1994: «تخصيصات الولايات للسنتين الماليتين 1994 و1995: أفضل للتعليم العالي، ومع ذلك فهي ليست أفضلية عليا للولايات»، مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (شباط/ فبراير).

ت. مورتينسون 2001 آ: «المشاركة في الكليات بحسب دخل الأسرة، والجنس، العنصر/ العرق بالنسبة للطلبة المعالين في سن 18-24 عاماً»، مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (كانون الأول/ ديسمبر)، ص 1-8.

ت. مورتينسون 2001 ب: «دخل العائلة وفرص التعليم العالي 1970-2000» مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (تشرين الأول/ أكتوبر): ص 1-9.

ت. مورتينسون 2001 جـ: «إعادة تمويل التعليم العالي مقدرة حسب الدخل القومي وحسابات الإنتاج من 1952 إلى 2000»، مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (تشرين الثاني/ نوفمبر) ص 12-16.

ت. مورتينسون 2001 د: تعليم الطلاب والأجور في جامعات الولايات البارزة، من 1995 إلى 2001، مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (نيسان/ أبريل): ص 9-16.

ت. مورتينسون 2002: «الدخل الشخصي للفرد الواحد في الولايات في اقتصاد رأس المال البشري، 1973-2001»، مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (تشرين الأول/ أكتوبر): ص 10-16.

ت. مورتينسون 2003: «أمة معرضة للخطر، مرة أخرى»، مجلة **فرص التعليم ما بعد الثانوي** (أيار/ مايو): ص 1-10.

رابطة الحكام الوطنية والرابطة الوطنية لموظفي ميزانيات الولايات 2001، 2003: **الكشف المالي للولايات** (واشنطن - مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

ج. رامبل 1997: **تكاليف واقتصاديات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد** (لندن: دار نشر كوغان بيج).

ب. شميدت 2000: «تمويلات التعليم العالي ترتفع فوق الجميع، ولكن النمو يبطئ في قسم كبير من الأمة»، مجلة **تاريخ التعليم العالي** (15 كانون الأول/ ديسمبر): A34-35.

ت. و. شولتز 1960: «تكوين رأس المال بالتعليم»، مجلة **الاقتصاد السياسي**، المجلد 86: ص 571-583.

ف. طومسون وو. زوميتا 2001: «تأثيرات سياسات الولايات المهمة على الكليات والجامعات الخاصة: الحفاظ على قدرة القطاع الخاص في وجه تحدي الوصول إلى التعليم العالي»، **المجلة النقدية لاقتصاديات التعليم**، المجلد 20: ص 517-531.

وزارة التعليم الأمريكية. المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1997: **حالة التعليم عام 1997**، المركز الوطني للإحصائيات التعليمية، ص 97-388 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: المركز الوطني للإحصائيات التعليمية).

وزارة التعليم الأمريكية. المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 2002: ملخص الإحصائيات التعليمية لعام 2001، المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 2002، ص 130 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: المركز الوطني للإحصائيات التعليمية).

م. فان دير ويرف 2002: «الركود والحقيقة في الكليات الخاصة»، مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 48، العدد (25) (آذار/ مارس): A26-28.

ج. والترز 2003: «الاتحاديون يحملون الهدايا» مجلة **الحكم** (تموز/ يوليو) ص 14.

و. زوميتا 1992: «سياسة الولايات والتعليم العالي الخاص: السياسات، والعلاقات المتبادلة والارتباطات»، **مجلة التعليم العالي**، المجلد 63، العدد (4): ص 363-417.

و. زوميتا 1996: «تلبية طلب التعليم العالي بدون تفليس المصرف: إطار لتصميم سياسة التعليم العالي في الولايات في مرحلة تزايد الطلب»، **مجلة التعليم العالي**، المجلد 67، العدد (4): ص 367-425.

و. زوميتا 1998: «مسؤولية الجامعة العامة أمام الولاية في القرن العشرين: هل حان وقت إعادة التفكير؟» **المجلة النقدية لدراسة السياسات**، المجلد 15، العدد (4)، ص 5-22.

و. زوميتا 1999 آ: **كيف فعلوها؟ النجاح المدهش للتسجيل في التعليم العالي الخاص غير الهادف للربح من 1985 إلى 1995**. الدراسة 99-9 في هيوستن - تكساس، لمعهد الدراسات العليا في القانون وإدارة الحكم: (مركز الحقوق في جامعة هيوستن).

و. زوميتا 1999 ب: «استغلال التعليم العالي الخاص لأغراض عامة: تحديات التصاميم تواجه جهود المساعدة على تلبية طلبات الوصول إلى التعليم العالي عن طريق القطاع الخاص»، في كتاب: **مادة السياسة العامة**، تحرير س. ناجل، ص 192-230 (كوماك - نيويورك: شركة دار نشر نوفاساينس).

و. زوميتا 2001: «السياسة العامة والخضوع للمساءلة في التعليم العالي: دروس من الماضي والحاضر للألفية الجديدة» في كتاب: **الولايات وسياسة التعليم العالي العام: القدرة على دفع التكاليف، والوصول، والمساءلة**، تحرير دونالد ي. هيلر: ص 155-197 (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

و. زوميتا وج. ريفلينغ 2001: «الشيء الأفضل والألمع للعلم» في كتاب **سياسة التجديد في الاقتصاد المبني على المعرفة**، تحرير م. فيلدمان وآ. لينك، ص 121-161 (بوسطن: ناشرو كلوير الأكاديميون).